اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

ملاحظات اقتصادية حول عملية الخصخصة في العراق

د. ستار جبار البياتي

كثر الحديث خلال السنتين الماضيتين عن خصخصة المؤسسات والشركات الحكومية في العراق، على الرغم من عدم اتضام الرؤى الخاصة بهذا الموضوع وعدم اتضام توجهات الدولة الاقتصادية بالشكل الذي يتيح للباحثين والمحللين ترتيب افكارهم وصياغة مقترحاتهم بما يخدم الاقتصاد الوطني، فالصورة مازالت رمادية لا تعكس حقيقة ما يجري في العراق من الناحية الاقتصادية.

من الممكن القول ان ستراتيجية التنمية الوطنية للاعوام ٢٠٠٥ . ٢٠٠٧ قد وضعت اسسا اقتصادية واجتماعية لمنطلقات اقتصادية جديدة تعبر عن وجهة نظر الدولة للاعوام التي حددتها الستراتيجية، الا ان واقع الامر يشير إلى ملاحظات وانتقادات عديدة وجهت اليها لعل من الاهمية صياغتها بالسؤال الآتي: هل تبنت الحكومة هذه الستراتيجية وتسير في التطبيق على و فق ما جاء فيها؟ أم انها مجرد افكار طرحتها الحكومة السابقة وقد لا تتلاءم مع افكار وتوجهات الحكومة الحالية أو القادمة؟

وفي الوقت الذي كان فيه موضوع الخصخصة متداولا بين الاقتصاديين . ولاسيما الاكاديميين منهم . صار في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ حديث الشارع العراقي نظرا للتوجهات التي تنتاب العاملين في بعض مؤسسات الدولة التي ترشحها اداراتها أو الوزارات المعنية بها لعملية الخصخصة، كما ان الخوف لا يزال قائما من انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على شرائح واسعة في المجتمع، وهي توجسات ومخاوف لاشك في انها مشروعة وتستحق الاهتمام.

لقد صارت الخصخصة في العراق اليوم من اهم مفردات الاصلاح الاقتصادي تزامنا مع العولمة والاستثمار الاجنبي والشفافية وحوكمة الشركات، وهي في حقيقتها مفاهيم العصر الجديد الذي صاغته التطورات الاقتصادية ومن جهة النظر الرأسمالية التي تحاول اليوم تعميم افكارها على مساحة واسعة من الكرة الارضية، تارة بالترغيب وتارة اخرى بالترهيب حتى لو اقتضى عدوانا عسكريا مهما كانت حججه ومبرراته غير مقنعة ولا تحظى بالشرعية.

وعلى الرغم من ان موقف الدولة سابقا كان يقوم على رفض الخصخصة تحديدا، الا ان الدولة كانت قد اقدمت في عام ١٩٨٧ على خصخصة عدد من الشركات التابعة للقطاع العام، ثم تراجعت لاحقا عن قرارها هذا عندما الغت عملية البيع لبعض منها ربما تحسبا من انحراف فلسفتها نوعا ما والقائمة على التخطيط المركزي والقطاع العام.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على ملاحظة مهمة هنا، وهي ان عملية الخصخصة التي بدأت في العراق فعلا نهاية عقد الثمانينيات كان مردها إلى العجز المالي الكبير الذي كانت الحكومة تنوء بحمله ويشغل تفكيرها، حيث كانت موارد النفط متدنية جدا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، والحرب الايرانية . العراقية التي كانت قد استنزفت ما كان متاحا للعراق من موارد مالية، وهكذا جاءت الخصخصة لتؤمن بعض الموارد المالية للحكومة بالدرجة الاساس والتي سارت على محورين:

الاول: رفع القيود عن القطاع الخاص والسماح له بمزاولة العديد من النشاطات الاقتصادية التي ربما لم يكن مسموحا له بمزاولتها.

الثاني . تحويل ملكية عدد من المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

ولذلك صدرت العديد من القرارات لدعم هذا التوجه منها صدور قانون الاستثمارات العربية رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨، الذي منح الاستثمارات العربية امتيازات عديدة واعفاءات ضريبية وكمركية لتشجيع مساهمتها في مشاريع التنمية، وكذلك صدر القانون التجاري رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٩، الذي استهدف تشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في النشاط التجاري.

وينبغي القول هنا، ان عملية الخصخصة قد اعتمدت كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول مثل روسيا على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي ورومانيا وحتى الصين حيث تتمتع الاخيرة اليوم كما هو معروف بنظامين اقتصاديين.

عربيا، يلاحظ ان معظم الدول العربية مثل مصر والاردن والمغرب وتونس تشترك في توجهاتها نحو تبني الافكار الرأسمالية المقترحة من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي في عملية الاصلاحات الاقتصادية التي تجري في بلدانها والتي تقوم اغلبها على الخصخصة وتحرير الاسعار وتحرير التجارة الخارجية من القيود والغاء الدعم الذي يقدم إلى المستهلكين وغير ذلك.

على المستوى العراقي، نجد ان المعالجات المطروحة اليوم لدعم الاقتصاد الوطني ما زالت قاصرة حقا عن اداء هذه المهمة، ونرى ان هذه المعالجات تتطلب اعادة النظر بكل السياسات الاقتصادية القديمة، وينبغي اخضاع أي فكرة في هذا المجال إلى دراسة ابعادها واستشارة الاقتصاديين وبيان مدى انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد والمجتمع معا، والاستفادة قدر المستطاع من الدروس التي خلفتها تجارب الدول الأخرى، ولاسيما تجنب التجربة الروسية والتي حصلت فيها الاصلاحات الاقتصادية باسلوب الصدمة، ومثالنا على ذلك ان مجموعة ما يسمى (الاوليغار) في روسيا دفعت ثمنا زهيدا للحصول على شركة البترول الروسية عن طريق الخصخصة، ثم استطاعت ان تسترجعه (أي تسترجع رأسمالها) خلال سنة واحدة من تصدير البترول.

المسألة المهمة الأخرى لاينبغي بأي حال من الأحوال استبدال احتكار الدولة أو القطاع العام باحتكار القطاع الخاص لأن الخصخصة في هذه الحالة لا تحقق الاهداف الاقتصادية من وراء اعتمادها، نحن لدينا قطاع خاص كان ولايزال له الدور الكبير في النهضة الصناعية التي شهدها العراق سابقا ونأمل له الدور الكبير في هذا المجال مستقبلا، لكن في مسألة الخصخصة يجب النظر اليها بتروٍ، وان نأخذ الوقت المناسب لدراسة ابعادها ومحاولة تهيئة متطلباتها، وعدم تكرار المآسي التي حصلت في اوربا الشرقية في العراق.

وفي ضوء ذلك، لابد من القول، إذا اردنا ان نجني فوائد الخصخصة وتحقيق اهدافها المتمثلة بزيادة الكفاءة الاقتصادية ورفع مستوى الانتاجية لتحقيق المنافسة التجارية في السوق الدولية عن طريق تحرير التجارة الخارجية وتحرير الاسعار وزيادة الطاقة الاستيعابية عن طريق الفرص الاستثمارية وتوسيع مشاركة المواطنين في ملكية الاصول العامة، إلى جانب تشجيع الاستثمار الاجنبي والاستفادة من خبراته التكنولوجية والحصول على المهارات الفنية عن طريق التدريب، نقول اذا اردنا ذلك، فلابد من تجنب اسلوب الصدمة واعتماد الاسلوب التدريجي، والتفكير مليا بمدى ملاءمة الخصخصة لطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية في العراق واشاعة ثقافة اقتصادية مجتمعية واعية والاهتمام بتوفير المناخ الاستثماري المطلوب والاطار القانوني والمؤسسي الذي يمنحنا القدرة على الضبط والسيطرة والقدرة على الحفاظ على المصالح المجتمعية من اجل ان لا تكون الخصخصة سبيلا لتحقيق الارباح الجشعة التي تقوم على استغلال الاخرين وانما نريدها عملية ذات جدوى اقتصادية لخدمة الاقتصاد والمجتمع معا..

موجة غلاء تسدد ضربة اخرى للدينار المهدد بالانهيار

بغداد / كاظم موسى

موجة اخرى من ارتفاع الاسعار تطحن الفقراء وتضيف معاناة اخرى إلى معاناتهم.

فالاسعار ترتفع كل يوم ومن دون مبرر مقبول فالتجار يحاولون استغلال ادنى فرصة ممكنة للربح السريع على حساب الفقراء. فاذا تعرض انبوب نفط للتخريب يسارع التجار في رفع الاسعار بحجة ارتفاع أسعار المحروقات واذا انقطع تدفق المياه ولو لفترة وجيزة يسارع هؤلاء في رفع أسعار المشروبات الغازية المستوردة والمنتجة محليا، اما تجارة المياه المعبأة بعلب بلاستيكية فقد شهدت رواجا لم يسبق له نظير في تاريخ العراق المعاصر إلى الحد الذي يجعلني اخشى رؤية عبوات مياه مستوردة جراء الفوضى التجارية العارمة التي تعاني منها اسواقنا المحلية.

اما ما يثار من دعاوى رفع المستوى المعيشي ومحاربة الفقراء والبطالة فلا تعدو كونها كما يقول المثل (هواء في شبك) فارتفاع الاسعار مستمر على شكل موجات متتابعة، تضيف مزيدا من الفقر إلى الفقراء ومزيدا من الاموال إلى الاثرياء، ولا تلوح في الافق بارقة امل تنقذ الشريحة الكبرى في المجتمع (شريحة الفقراء) من الفاقة و الحرمان فالمقترحات والحلول المجتزأة تدخل في باب اللف والدوران.

ويبقى الحل الامثل عبارة عن تسديد ضربة قاصمة لموجات الغلاء والتضخم النقدي في خطوة مضمونة النتائج والابعاد تتمثل بعملية اصدار عملة نقدية جديدة واستبدالها بالعملة النقدية الحالية قيد التداول وفق معادلة (١-١٠٠٠). طريقة حذف (٣) اصفار.

وبذلك نضمن توازنا جديدا وكبحا لشهوات الربح السريع.

فقد لجأت عدد من الدول إلى تلك الحلول وكانت اخر تجربة من هذا النوع في اواخر العام المنصرم عندما لجأت تركيا إلى استبدال عملتها النقدية باخرى وفق صيغة حذف (٦) اصفار مما ساعد الاقتصاد التركي على كبح جماح التضخم وايقاف نزيف ارتفاع الاسعار.

فالفقراء الذين يمثلون الاغلبية في المجتمع بحاجة إلى من ينقذهم من الفقر والبطالة وموجات الغلاء التي تقض مضجعهم كل يوم.

فحالة الفوضى الاقتصادية العارمة المسؤولة عن تتابع موجات الغلاء قد توصل الامور إلى حالة فقدان السيطرة وينجم عنها ما لا يحمد عقباه.

تراجع في الأسعار بنسبة ٣٠ بالمئة في سوق الحاسبات

بغداد / يحيى الشرع

ازدهرت في العراق مؤخرا حركة بيع وشراء أجهزة الحاسبات بمختلف انواعها.

ويعد شارع الصناعة في بغداد السوق الرئيسي لبيع هذه الاجهزة.. (الحدث الاقتصادي) زارت السوق الذي شهد حركة قوية واقبالا من المواطنين والمتسوقين للشراء بالجملة والمفرد. السيد احمد علي مهندس حاسبات وصاحب متجر لبيعها وتصليحها اكد قائلا ان هذا السوق شهد بعد انتهاء العمليات العسكرية نشاطا كبيرا في عمليات البيع والاستيراد ومن المناشئ الآسيوية واغلبها من الصين وتايوان وكوريا، لكن بعد فترة وجيزة اعتمدت تجارتنا على أسواق دبي لرفد اسواقنا بانواع الحاسبات والقطع الثانوية المكملة للحاسبة، مبينا ان أسعار سوق بغداد للحاسبات انخفضت بنسبة ٣٠٪ عن الاسعار السائدة وربما ستشهد اكثر في الايام المقبلة وخاصة بعد انفتاح السوق امام الاستيراد المفتوح وحركة التجارة الحرة.

وأضاف: أن أسعار الحاسبات في العراق هي اقل بنسبة ٥٠-٦٠٪ مقارنة مع دول الجوار مثل الاردن وسوريا. إذ تتراوح اسعارها في العراق ما بين ٢٧٥-٣٥٠ دولارا بينما يصل سعرها في هذه الدول إلى (٨٠٠ دولار) اما اجهزة الحاسبات من نوع ((Lap Top المتطورة فاسعارها تتراوح ما بين ٤٠٠-١٠٠٠ دولار بيد ان سعرها في هذه الدول وصل إلى ٢٠٠٠ دولار واكثر و٣٠٠٠ دولار وصل سعرها في سلطنة عمان اما ملحقاتها الثانوية الأخرى مثل الطابعة فاسعارها تتراوح ما بين ٥٠-١٥٠ دولاراً بما فيها الطابعة الملونة وفي دول الجوار والبلدان العربية فقد وصل سعرها إلى ٣٠٠ دولار.. ولا تتعدى أسعار الاقراص المدمجة والبرامجيات مبلغ ٣٠٠٠ دينار في حين ان هناك برامجيات اكثر تعقيدا ودقة خاصة بشريحة الاساتذة والاطباء والمهندسين لا تتعدى اثمانها عشرة آلاف دينار.

لبنى عبد الخالق صاحبة متجر كبير لهذه الاجهزة قالت مستغربة ان أسعار السوق العراقية هي الارخص وما متوفر فيها له مكانته في السوق العالمية.. لماذا هذا الاصرار من بعض الوزارات والمؤسسات على استيراد كميات من الحاسبات وباسعار وصلت إلى اكثر من الفي دولار للحاسبة الواحدة وان سعرها هنا لا يتعدى ٣٥٠ . ٤٠٠ دولار.؟! وانتظر من مؤسساتنا الحكومية ضرورة اعتماد اسواقنا المحلية كمجهز لتلبية احتياجاتها من هذه الاجهزة خاصة ان العراق يمر الآن بمرحلة تطور وتجديد وبناء واعمار فمن غير المعقول اعمار العراق على حساب اسواقنا وتعطيلها.

اوس عبد الصاحب مهندس برامجيات يعمل بنصب وصيانة الحاسبات في السوق قال ان الخبرة العراقية وكفاءة وامكانية اسواقنا اثارت اعجاب المنظمات العربية والدولية إذ اكدوا لنا اثناء تجهيزهم بالحاسبات ان الخبرة والتقنيات التي يملكها المهندس العراقي في هذا المجال هي ذاتها التي يملكها الاجنبي وان أسعار السوق العراقية جيدة جدا ومشجعة وهي اقل بكثير من السوق العالمية بنسبة قد تصل إلى ٥٠٪ من أسعار أسواق المنطقة.

في الهم الاقتصادي

حول رفع الدعم عن المشتقات النفطية

(٢.١)

حسام الساموك

اطرف ما يطالعنا في الساحة الاقتصادية الراهنة ان اخبارا يتم تداولها كوقائع لا تقبل المناقشة، مثل رفع أسعار المشتقات النفطية أو موضوع البحث عن بدائل للحصة التموينية، لكن كلا من وزارتي النفط أو التجارة تصرح دون أي تردد انها لم تبلغ بأية اجراءات من هذا القبيل حتى بدا للمواطن . وهو مصيب تماما . ان ثمة لعبة يتم تدبيرها في اروقة ما لا محالة.

لقد توقفنا عند المشتقات النفطية قبل اكثر من شهرين، وسارعت (المدى) لنشر وثائق حصلت عليها من مصادرها الحقيقية عندما تم التهيؤ لرفع الدعم عن تلك المشتقات بما يرفع اسعارها من عشرة إلى عشرين ضعفا، وهي اول سابقة من نوعها في تاريخ العراق، وقد تطوعت لعقد حلقة دراسية شاركت فيها ثلاثة مراكز للدراسات الاقتصادية، فضلا عن اساتذة الجامعات والمعنيين بالشؤون الاقتصادية والاجهزة المختصة المتنوعة لتخرج بتوصيات تحذر مما يمكن ان تخلفه مثل تلك الإجراءات من اضرار فادحة في السوق العراقية ومعدلات التضخم في التداولات المختلفة، ودعت إلى التريث في محاولة لإعادة النظر، أو ربما إيجاد بدائل تضمنتها في توصيات الحلقة الدراسية ونشرت على صفحات (المدى) وعدد من الصحف التي حضرت فعاليات الحلقة.

ومع القناعة المسبقة، بان الاقدام على رفع أسعار المشتقات النفطية لم يأت استنادا إلى المبررات المعلنة في حينها، والتي مازالت تتردد هذه الايام كذريعة لما اعلن خلال الاسبوع المنصرم وهو الحد من عمليات التهريب حين يستغل المهربون رخص اسعارها داخل العراق، مع ان تلك الذريعة يمكن تجاوزها بتوفير الحماية اللازمة التي يفترض بوزارة النفط ان تتولاها، خاصة بعد ان تم الحاق مؤسسة امنية خاصة بحماية المنشآت النفطية بها مباشرة، لكن السبب الذي تتحفظ الجهات المالية ان تقر به هو الشروط المجحفة التي وضعتها وثيقة النوايا الموقعة مع صندوق النقد الدولي حينما تم اقرار صيغتها النهائية في ايلول الماضي عندما استدان العراق بموجبها مبلغ ٤٣٦ مليون دولار ليقع تحت الشروط المجحفة لصندوق النقد والتي تبدأ برفع كل اشكال الدعم في أسعار الغذاء والمشتقات النفطية وتمر بفرض خصخصة ١٢٦ مؤسسة انتاجية عراقية خلال مدة اقصاها نهاية العام الحالي، فضلا عن الاشتراطات اللاحقة بفرض ما يعرف بتحرير التجار وما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادي المختلفة.

ان ما يدهش المراقب في الإجراءات الاقتصادية المتبعة، اللهف المبالغ فيه لتطبيق على برامج وآليات يصر الخبراء الاقتصاديون ان من المبكر اعتمادها قبل ان يتعافى الواقع الاقتصادي والمعيشي في العراق ليغدو قادرا على اعتمادها بما لا يثقل كاهله ويعرضه لأزمات هو في غنى عنها تماما، خاصة ان تلك البرامج والآليات ستربك السياقات المعتمدة بالضرورة فضلا عن دورها في تصعيد اكيد للتضخم النقدي ومضاعفة جموع العاطلين.

سوق العراق للأوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاثنين الموافق 7/11/2005

عدد الصفقات	حجم التداول (دينار)	عدد الاسهم متداولة	معدل السعر السابق	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل سعر السهم	اعلى سعر	ادنى سعر	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع	عدد الاسهم المتبقية
قطاع المصارف											
مصرف الشرق الاوسط خ	192563312	27735472	6.350	6.700	6.950	6.850	7.000	6.700	0.000	7.000	35
مصرف الانتمان خ	23354364	3084137	3.350	4.050	3.900	3.850	4.050	3.850	0.000	3.000	63
المصرف الاهلي العراقي خ	24689543	5123203	4.700	5.000	4.700	4.850	5.000	0.000	0.000	3.000	53
مصرف الائتمان العراقي خ	104954683	3978375	26.400	28.000	23.000	25.000	23.000	22.000	23.000	23.000	16
مصرف دار السلام خ	5221302468	174033922	30.000	30.000	23.000	29.000	30.000	27.500	23.000	23.000	14
مصرف بغداد خ	93702453	3743170	2.350	2.800	2.700	2.600	2.600	2.650	2.700	2.700	38
مجموع قطاع المصارف	53083493192	192173087				74.350	74.150				219
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 80.644											
قطاع الاستثمار											
البنك الوطني الاسلامي	7050000	1630000	4.400	4.500	4.400	4.400	4.500	4.500	4.750	4.750	2
مجموع قطاع الاستثمار	7050000	1630000				4.400	4.200				2
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 113.143											
قطاع الخدمات											
المعمورة العقارية خ	23563055	6336751	4.350	4.600	4.750	4.750	4.800	0.000	0.000	0.000	16
العراقية للنقل البري خ	10160000	1450000	7.000	7.000	7.000	7.000	7.050	7.000	0.000	0.000	5
مجموع قطاع الخدمات	33723055	7736751				11.350	11.800				21
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 83.433											
قطاع الصناعة											
تبوك للصناعات الدوائية	4063000	428000	9.600	9.500	9.500	9.600	9.850	9.500	-	-	1
الغصون الدوائية	880000	40000	2.200	2.200	2.200	2.200	2.300	2.200	-	-	2
كرداسة الصناعية خ	2775000	231250	12.000	12.000	12.000	12.000	12.300	12.000	-	12.300	2
الكندي العراقية م	7963779	2611075	3.050	3.050	3.050	3.050	3.250	3.050	3.250	3.250	6
بغداد الصناعية م	1420000	300000	4.700	4.300	4.700	4.600	4.800	4.700	-	4.800	3
الصناعات الخفيفة م	2175000	750000	2.900	2.300	2.900	2.900	3.000	2.900	2.700	2.850	3
الصناعات الالكترونية م	3720000	2100000	3.200	3.200	3.200	3.200	3.300	3.200	3.000	3.700	2
الخوجة للمواد الانشائية م	27500	10000	2.750	2.750	2.750	2.750	2.750	2.750	-	3.000	1
الصناعات الدوائية خ	243029	45276	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500	5.250	5.250	5.900	1
المدن حلب والانابيب خ	4921033	1350156	3.600	3.700	3.800	3.650	3.800	3.500	3.750	3.750	5
مجموع قطاع الصناعة	31464840	6316759				49.650	50.150				28
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 19.002											
قطاع الفندق والسياحة											
فندق بابل خ	5420032	1123334	48.000	48.000	43.000	48.000	49.000	48.000	46.000	50.000	2
فندق بغداد م	500000	10000	50.000	50.000	50.000	50.000	50.000	0.000	0.000	50.000	1
مجموع الفندق والسياحة	10420032	2123334				38.000	99.000				3
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 24.161											
المجموع العام للاسهم	53177163120	193973631				238.25	259.100				271
بلغ الرقم القياسي العام 53.393 عدد الخطوط 0.14 وبنسبة ربح 0.271 %											